

# أمن الإنقلاب يحتجز والدة العليمي بعد إنتهاء جلسة محاكمته



الخميس 7 أكتوبر 2021 10:04 م

قالت المحامية والحقوقية ماهينور المصري إن قوات أمن الإنقلاب في المحكمة احتجزت الكاتبة الصحفية إكرام يوسف، من دون إبداء أي أسباب، بعد إنتهاء جلسة محاكمتها ابنها التي عقدت أمس.

الخبر أكدته أيضاً الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، التي أعلنت أنه "بعد إنتهاء جلسة محاكمة زياد العليمي أمام محكمة جنح مصر القديمة حرس المحكمة يحتجز الصحافية إكرام يوسف بغرفة قائد الحرس دون إبداء أي أسباب ويحولون بينها وبين المحامين، وما زال المحامون يحاولون التواصل معها".

وأجلت محكمة أمن الدولة طوارئ نظر محاكمة زياد العليمي والصافيين هشام فؤاد وحسام مؤنس لجلسة 20 أكتوبر/تشرين الأول الحالي لاستكمال مرافعة الدفاع.

واستكملت محكمة جنح أمن الدولة طوارئ مصر القديمة، أمس الأربعاء، جلساتها لمحاكمة المحامي زياد العليمي والصافيين هشام فؤاد وحسام مؤنس وآخرين، وذلك على ذمة القضية الهزلية الملفقة رقم 957 لسنة 2021 جنح أمن دولة طوارئ مصر القديمة، المنسوبة من القضية رقم 930 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا، والمعروفة إعلامياً بـ"قضية تحالف الأمل".

وجاءت إحالة المعتقلون بعد تجاوزهم المدة القانونية للحبس الاحتياطي المنسوب إليها في القانون بـ24 شهراً، منذ القبض عليهم في يونيو 2019. ويواجه المتهمون في القضية اتهامات بـ"بث ونشر أخبار وبيانات كاذبة".

وكانت هيئة الدفاع عن المتهمين في القضية رقم 957 لسنة 2021، قد تقدمت بذكرة طلبات شملت السماح للمحامين بتصوير أوراق القضية واستدعاء شهود الإثبات لمناقشتهم وانتداب لجنة فنية.

وتمثلت طلبات الدفاع في التأكيد على ضرورة التصريح للمحامين بالحصول على نسخة مصورة من أوراق القضية، سواء كانت رسمية أو ضوئية، خاصة مع صعوبة الاطلاع على القضية من خلال المحكمة التي تبلغ أوراقها 1500 صفحة.

زياد العليمي تقررت إحالته إلى المحاكمة بتهمة "إيهام الرأي العام بفشل قناة السويس، وإيهام الرأي العام العالمي باضطهاد أهالي التوبة"، في مقالين كتبهما منذ خمس سنوات.

أما هشام فؤاد، فوفقاً لقرار الإحالة للمحاكمة، فإن تهمته "نشر على وسائل التواصل الاجتماعي أخباراً كاذبة ادعى فيها وجود معتقلين بالسجون لإيهام الرأي العام بوجود اتهامات لحقوق المواطنين بمصر واتهام العاملين بوزارة الداخلية للقانون".

أما هشام فؤاد، فوفقاً لما ورد بقرار الإحالة، فإنه في حدث مصر يرجع لعام 2016، "أوحي للرأي العام العالمي بعدم شرعية مؤسسات الدولة المصرية، وكان من شأن ذلك أيضاً إضعاف هيبة الدولة واعتبارها وإضعاف الثقة العالمية فيها والإضرار بالمعتقلين بالمعتقلين بالسجون وإلقاء الرعب بين الناس وإلحاد الفرر في المصلحة العامة" على حد قولهم.

يشار إلى أن هشام فؤاد وحسام مؤنس وزياد العليمي وآخرين ما زال يتم تحديد جنسهم على ذمة القضية رقم 930 لسنة 2019 والمعروفة إعلامياً بـ"تحالف الأمل"، رغم انتهاء مدة جنسهم احتياطياً المقررة بعامين، وذلك منذ إلقاء القبض عليهم في 25 يونيو 2019 وحياتهم منذ ذلك الحين.